

استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة

د. محمد مسعودي¹

Résumé :

La diversification économique est le vrai pariactuel pour de nombreux pays, en particulier les pays pétroliers (y compris l'Algérie), surtout après l'effondrement des prix mondiaux du pétrole depuis juin 2014. Le succès des programmes et stratégies de diversification économique dans les pays, exige une méthodologie bien pensée et disciplinée, en Tenant compte les spécificités du pays concerné d'une part, et les expériences d'autres pays qui ont obtenu un grand succès à cet égard, d'une autre part, tels que: la Corée du Sud, la Malaisie, l'Indonésie, etc.

Ce document de recherche vise à mettre en lumière, certaines des principales expériences et modèles arabes et internationaux de diversification économique.

Mots clés :

Diversification de la production - Diversification des exportations - Les bases de la diversification économique - Expériences de diversification économique .

المخلص:

التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن، يعتبر الرهان الحقيقي للعديد من الدول، لاسيما الدول النفطية (ومن بينها الجزائر)؛ خاصة بعد الإنهيار الكبير الذي شهدته أسعار النفط على الصعيد العالمي منذ جوان 2014. ويستوجب نجاح برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول، أن تكون وفق منهجية مدروسة ومضبوطة تأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات البلد المعني، كما يجب في نفس الوقت الاستفادة من تجارب دول أخرى حققت نجاحاً باهراً في هذا الصدد، كدول: كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا... الخ.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية، لتسلط الضوء على بعض التجارب والنماذج العربية والعالمية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

الكلمات الدالة:

تنويع الإنتاج - تنويع الصادرات - مرتكزات التنويع الاقتصادي - تجارب التنويع الاقتصادي.

المقدمة:

يُطلق عادةً في الأدبيات الاقتصادية على حالة الدولة أحادية المورد أو السلعة المصدرة، بـ "المرض الهولندي" بالإنجليزية Dutch Disease؛ وقد دخل هذا التعبير أي "المرض الهولندي" قاموس المصطلحات الاقتصادية على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 سنة، وكانت مجلة الإيكونوميست البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح في أحد أعدادها الصادرة سنة 1977 عندما تناولت موضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959. وكان الشعب الهولندي - كما هو معروف - قد شهد حالة من الكسل والتراخي بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال².

¹ أستاذ محاضر "أ" كلية الاقتصاد والعلوم التجارية - جامعة أدرار - عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

² "المرض الهولندي"، مقال على ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط التالي:

ويُعرّف المرض الهولندي في علم الاقتصاد بأنه العلاقة الظاهرة بين توسع وازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية من جهة، وتدني أو انخفاض قطاع الصناعات التحويلية من جهة أخرى، وهي ذاتها العلاقة التي تؤدي إلى مزيد من العوائد المالية وقليل من فرص العمل الوطنية وفي بعض الأحيان المزيد من استيراد قوى عاملة أجنبية.

والواقع، أن أغلب الدول النامية تُعاني من هذا المرض الهولندي ومن أعراضه المختلفة وخير مثال على ذلك بلدنا الجزائر التي لم تستطع ولحد الآن، فك الارتباط العضوي والهيكلية لإقتصادها بالمحروقات. خاصة وأن أسعار المحروقات شهدت في السنوات القليلة الماضية انخفاضاً كبيراً منذ سنة 2014 وتذبذباً في أسعارها من حين لآخر. ومنه، فإنه لامناص على الجزائر ومثيلاتها من الدول النامية الأخرى، خوض غمار ورهان التنويع الاقتصادي، قصد تجنب وتقادي المخاطر الاقتصادية والصدمات المرتبطة بالإرتكاز أو الإعتماد على مورد طبيعي أو سلعة معينة واحدة. ونستهدف من خلال هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على التجارب والنماذج الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، حتى نستمد منها الدروس والعبر - خاصة وأن الجزائر اليوم- تسعى جاهدة وبشتى الوسائل والسبل لتنويع اقتصادها والنأي به عن نقمة الربيع.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية :

ما هي اهم التجارب والنماذج الرائدة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي ؟
ولاتراء هذه الاشكالية والاجابة عليها ارتأينا هيكله هذه الورقة البحثية وفق المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

المحور الثاني: تحليل مؤشرات وتجارب التنويع الاقتصادي في الدول العربية

المحور الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي

المحور الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي:

حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فإن التنويع الاقتصادي يُقصد به: " تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد".¹

<https://ar.wikipedia.org/wiki> consulté le : 18/03/2018.

¹ محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

كما يُعرف التنويع الاقتصادي، على أنه العملية الاقتصادية التي تستهدف تنويع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتج أحادي في تحصيل المداخيل المالية للدولة؛ أو بعبارة أخرى، التنويع الاقتصادي ما هو إلا عملية استغلال لجميع الإمكانيات والمقومات التي يحويها اقتصاد ما، بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخيل ومصادر مالية جديدة، وهذا بالإستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير، ما ينجم عنه في النهاية إحلال الواردات ثم تنويع الصادرات¹.

من منظور عام، يتضح لنا أن عملية التنويع الاقتصادي ترتبط أساساً بالبحث عن السبل التي تُمكن من تنويع مصادر الدخل للبلد المعني وزيادة تنافسيته على الصعيد الدولي، وهذا لن يكون إلا من خلال زيادة وتنويع مركبات الناتج المحلي الإجمالي له، ناهيك عن السعي لتنويع الصادرات وإحلال الواردات .

الفرع الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي شكلين رئيسيين هما²:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي):

ويُقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً ، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الإرتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تُساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة.

2- تنويع الأسواق:

ويُقصد به تنويع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام، كما يُساهم تنويع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني.

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي:

الغرض من التنويع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الإعتماد على البترول والغاز وعائداتهما في دفع عجلة التنمية للإقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن

¹ السعيد بوشول، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الصادرة عن مخبر " متطلبات تأهيل وتنمية الإقتصاديات النامية " - جامعة ورقلة؛ العدد 07، ديسمبر 2017، ص 228 .

² موسى باهي وكمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 05، ديسمبر 2016، ص 136 .

- تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص¹. وتتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي، بصفة عامة في :
- الحد من التقلبات الاقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية .
 - إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للإقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
 - إيلاء القطاع الخاص دوراً أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
 - فسح المجال أكثر للإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
 - تمكين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
 - الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
 - العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.

الفرع الرابع: مرتكزات التنويع الاقتصادي:

لأجل ضمان نجاح وديمومة التنويع الاقتصادي، فإنه يجب مراعاة بعض المحددات والمرتكزات التي نبينها فيما يلي²:

- 1- الجوانب المادية: الإستثمار ورأس المال البشري
- 2- المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل التضخم، سعر الصرف، التشغيل، الناتج المحلي الإجمالي... الخ.
- 3- السياسات العمومية: أي البرامج والسياسات المرتبطة بالجوانب المالية والصناعية وكذا التجارية.
- 4- البيئة الاقتصادية والمناخ العام: لا سيما الحوكمة، المناخ الإستثماري والمالي العام، الأوضاع السياسية والأمنية.
- 5- النفاذ إلى الأسواق: ويُقصد به عادة مدى الانفتاح التجاري والمالي.

المحور الثاني: تحليل مؤشرات وتجارب التنويع الاقتصادي في الدول العربية

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول العربية:

¹ جبار بوكثير وحميذة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة- إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 07، جوان 2017 ، ص 334 .

² محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

ترتبط مؤشرات التنوع الاقتصادي عادة بحجم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته، مستوى الصادرات (خارج قطاع المحروقات خاصة) و حجم الإيرادات والمداخيل للميزانية .

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB كمؤشر جيد للتنوع الاقتصادي، إذا كان يشهد نمواً مستمراً من سنة لأخرى وبمساهمة قطاعات اقتصادية لا ترتبط أساساً بمجال المحروقات والمواد الأولية، أو بقطاع السياحة فقط، كما هو الشأن لبعض الدول العربية الأخرى ك: مصر، تونس والأردن.

وقد شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي زيادة معتبرة خاصة في الدول العربية النفطية ك: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر، بفعل ارتفاع سعر الذهب الأسود ولاسيما في الفترة بين 2003 و 2008؛ فمثلاً في المملكة العربية السعودية شهد حجم الناتج المحلي تضاعفاً بمقدار 2.5 مرات، وهذا في الفترات بين 1990-2000 و 2001-2012 ، بحيث نجد أنه ارتفع من 147 مليار دولار أمريكي إلى مستوى 371 مليار دولار أمريكي؛ والجدول الموالي يبين لنا تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة من 2011 إلى 2017 .

الجدول رقم 1- : تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة من 2011 إلى 2017 .

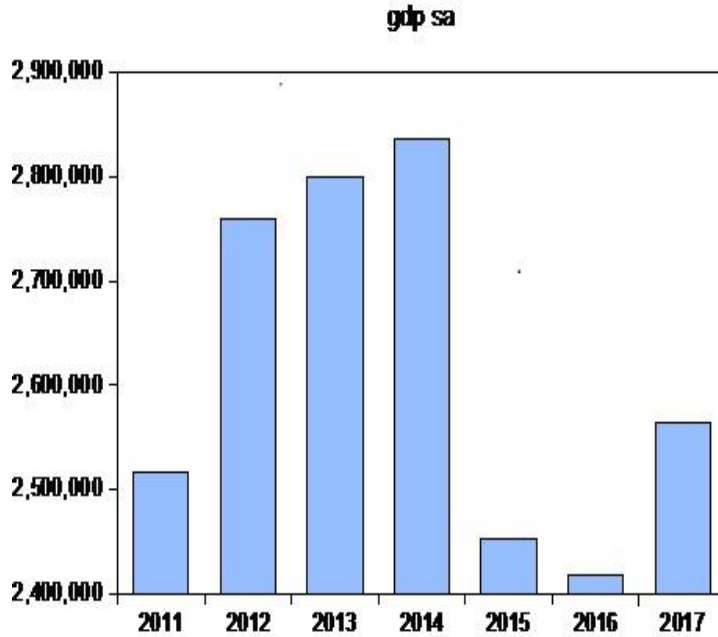
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال سعودي)
2011	2517146
2012	2759906
2013	2799927
2014	2836314
2015	2453512
2016	2418508
2017	2564352

المصدر: موقع الهيئة العامة السعودية للإحصاء ، على الرابط التالي:

<https://www.stats.gov.sa/ar/823> consulté le : 24/03/2018

والشكل الموالي يُبين بصورة أوضح، تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للسعودية في نفس الفترة السابقة الذكر.

الشكل رقم 01 : تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في السعودية للفترة من 2011 إلى 2017 .



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول السابق.

بدورها كذلك، حققت الإمارات العربية المتحدة إنجازاً معتبراً فيما يرتبط بزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا بمقدار 03 أضعاف خلال الفترتين الزمنية السابقتين الذكر، أي من حوالي 70 مليار دولار إلى 225 مليار دولار.

أما على الصعيد القطاعي، فقد شهدت العديد من الدول العربية - خاصة النفطية - تطوراً في المجال الصناعي المرتبط أساساً بالصناعات البتروكيمياوية والغازية، فمثلاً على سبيل الذكر لا الحصر، نجد أن قطر حققت تطوراً مذهلاً في هذا الصدد، بحيث أضحت هذا القطاع يمثل ما مقداره 70 بالمئة كمتوسط سنوي من إجمالي ناتجها المحلي في الفترة بين 2001 و 2011؛ إلا أنه وفي المقابل، نجد أن هناك ضعف كبير في مجالات التصنيع خارج قطاع المحروقات، إذ لا تعدو مساهمتها عن 06 % من PIB في أغلب الدول العربية النفطية¹.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي في الدول العربية النفطية، فهو لا يزال يشهد تراجعاً من سنة لأخرى خاصة في بعض الدول ك: الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة والعراق؛ وبالتالي فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول العربية يكاد يكون لا يُذكر.

¹ محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى غير النفطية، فقد شهدت هي الأخرى زيادة ملحوظة في ناتجها المحلي الإجمالي، فمثلاً ارتفع حجم PIB في جمهورية مصر العربية من 66 مليار دولار في الفترة من 1990-2000 إلى 133 مليار دولار في الفترة بين 2001 - 2011 .

على الصعيد القطاعي، نجد أن الدول العربية غير النفطية، استطاعت - بنسب متفاوتة - أن تزيد من حجم مساهمة القطاع الخدماتي في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فمثلاً في لبنان، شهد قطاع الخدمات طفرة كبيرة، باعتبار أنه يُمثل ما مقداره 75 % من PIB وهذا في الفترة بين 2001 و 2011 . أما في الأردن، فإن مساهمة قطاع الخدمات تستقر دائماً في حدود 70 % تقريباً.

ثانياً: تطور الصادرات العربية:

شهدت الصادرات العربية زيادة من حيث الحجم والقيمة في السنوات القليلة الماضية، بالرغم من أن مجالها الجغرافي لا يزال يُراوح مكانه تقريباً، بحيث لا تزال القارة الآسيوية تحتل الصدارة ولا سيما الصين، في حين يُعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني شريك اقتصادي .

أما بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد ارتبطت سنة 2012، بالمكونات التالية :

- الوقود والمعادن (76.5 %).
- المصنوعات* (16 %) .
- المنتجات الفلاحية (05 %).
- سلع أخرى غير مُصنّعة (2.5 %).

وتشير الإحصائيات حول الدول العربية، أن كل من الإمارات وسلطنة عمان تعتبران من أهم وأبرز الدول التي تشهد تنوعاً مضطرباً ومتزايداً للصادرات، مقارنةً بالدول الأخرى، وهو ما مكنها من تقليل الاعتماد بشكل كبير على الصادرات التقليدية المعروفة (المحروقات). ويحوز قطاع الخدمات في هاتين الدولتين على قصب السبق في مجال التنوع الاقتصادي، لا سيما من خلال ميادين: الخدمات المالية، النقل، السياحة ... الخ¹. كما تشهد كذلك، كل من مصر وتونس تحسناً كبيراً في مجال تنوع الصادرات.

ثالثاً: مداخل الموازنات العامة في الدول العربية:

يتسم نسيج أو هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية، باعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير (في حدود 76.5 % سنة 2012)، وبالتالي فإن الإشكال يكمن في عدم استقرار أسعار المحروقات التي

* وهي مرتبطة أساساً بـ : المنتجات البتروكيميائية، آلات ومعدات النقل ... الخ .

¹ محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

تُعد كمعطي خارجي غير متحكم فيه، يخضع لآلتي العرض والطلب. أما بالنسبة للعائدات من الضرائب، فهي لا تُمثل إلا نسب ضئيلة مقارنة بالعائدات من المحروقات.

إذن من منظور عام، تعتمد الدول العربية النفطية على مداخيل المحروقات بشكل كبير جداً في تمويل الميزانيات العمومية (أكثر من 80 % في معظم الأحيان) ، أما الدول العربية غير النفطية فهي تعتمد على الضرائب في تمويل العجز الميزاني، بنسب تتجاوز هي الأخرى في كثير من الأحيان 65 % ، ونذكر هنا على سبيل الذكر لا الحصر، دول ك: المغرب، تونس، لبنان، مصر، الأردن ... الخ .

أما بالنسبة لعائدات الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، فهي تكاد تكون منعدمة لسبب بسيط هو عدم امتلاك هذه الدول لأنظمة ضريبية واسعة على غرار الدول الأخرى، بل تقتصر فقط على بعض الإقتطاعات المفروضة على قطاع التجارة الخارجية، وعوائد الشركات الأجنبية التي تنشط في بعض القطاعات الاقتصادية كقطاعي البنوك والمحروقات .

تجدر الإشارة، إلى أن بعض الدول الخليجية، على غرار: قطر، الكويت والإمارات؛ أنشأت ما يُسمى بـ " صناديق الثروة السيادية " التي تهدف إلى استثمار فوائض العوائد المالية في أصول وشركات عالمية، لأجل ضمان عوائد ومداخيل إضافية تساهم في نجاح سياسات التنويع المالي والإقتصادي.

مما سبق، يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن الدول العربية – وبالإستناد على المؤشرات الاقتصادية السابق ذكرها – لا تزال تشهد تركيز اقتصادي كبير وضعف في مجالات التنويع الاقتصادي، فهي لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمحرك للتنمية الاقتصادية، باستثناء بعض الدول التي استطاعت أن تُحقق نمو وقيمة مضافة في قطاع الخدمات بالتحديد كالبحرين في مجال الخدمات المالية والإمارات العربية المتحدة في مجالات: السياحة، النقل، المالية واللوجستك¹.

الفرع الثاني: تجارب التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية:

أولاً: خطة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي، فوفقاً لمؤشر التنويع الاقتصادي الذي يركز على 03 مجالات اقتصادية هي: التصدير، حصة القطاع غير النفطي وإنفاق القطاع العام؛ فإن هذه الدولة تحتل المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة 57 % . وقد استطاعت هذه الدولة تعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يُناهز 68.6 % سنة 2014، مما جعلها تبرز كقطب متنامي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حدود 80 % سنة 2021 من خلال الاعتماد على الاستثمار

¹محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري والإستيراد وإعادة التصدير، ناهيك عن دعم كافة الأنشطة المستندة على اقتصاديات المعرفة¹.

وتعتبر اليوم إمارة دبي، القاطرة الرئيسية لسياسة التنوع الاقتصادي في هذا البلد، فقد استطاعت هاته الإمارة الصغيرة أن تُحقّق وثبة اقتصادية نوعية خاصة في المجالات الاقتصادية التالية: العقارات، الخدمات اللوجيستية والمالية، المبادلات التجارية؛ وهو ما مكّنها من الإستغناء بشكل كبير عن مورد النفط، بحيث أضى اليوم لا يُساهم إلّا بما نسبته 02 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الإمارة².

وترتكز بصفة عامة رؤية الإمارات نحو تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام بحلول سنة 2021 في النقاط التالية³:

- السعي نحو رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للدولة، ليصل إلى 25 % بحلول سنة 2021 .

- تعزيز ودعم كل من قطاعات : اقتصاديات المعرفة، السياحة والتنمية المستدامة.

- تنمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي.

- تعزيز وتطوير قطاعات الطاقات المتجددة.

كما تتضمن رؤية الامارات 2021 عدة مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية، وفي قطاع الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية .

ثانياً: خطة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التنوع الاقتصادي، فأدرجته ضمن الهدف السابع من أهداف خطة التنمية التاسعة والذي ينص على: "تنوع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزته النسبية"⁴. وقد شهدت المملكة

¹ جبار بوكثير وحميذة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنوع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة؛ مرجع سبق ذكره، ص 337 .

² مصطفى عبد العظيم، التنوع الاقتصادي في الإمارات يتحرك بثبات ولا يرتبط بتقلبات النفط، مقال الكتروني منشور بجريدة الإتحاد الإماراتية بتاريخ: 2016/05/23 ، على الرابط التالي:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=21516&y=2016&article=full> consulté le : 25/03/2018

³ جبار بوكثير وحميذة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنوع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة؛ مرجع سبق ذكره، ص 343-344 .

⁴ اسماعيل ابراهيم سحيني، التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، مقال الكتروني في جريدة مال الاقتصادية الالكترونية، على الرابط التالي:

<http://www.maaal.com/archives/20170403/89430> consulté le : 25/03/2018.

بعض التحسن في مؤشرات التنويع الاقتصادي للسنتين الماضيتين 2016 و 2017، وهذا ما يتضح لنا من خلال ما يلي :

الجدول رقم 02 : "نسبة الصادرات غير النفطية السعودية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي،الربع الثالث من عامي 2016 و 2017"

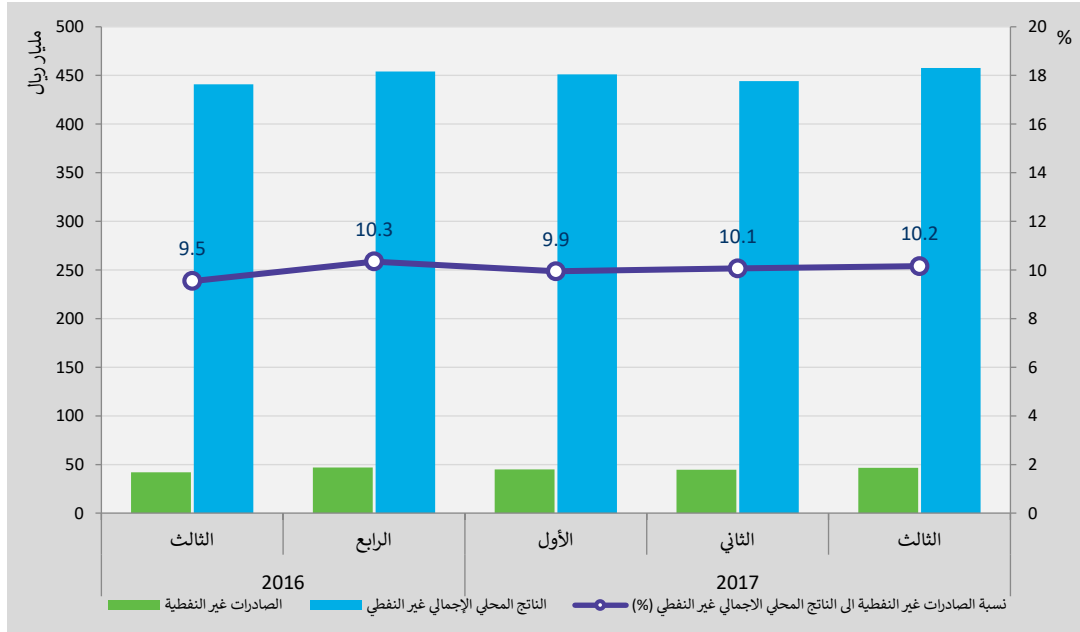
السنة	الربع	الصادرات غير النفطية		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		نسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (%)
		التغير السنوي (%)	مليون ريال	التغير السنوي (%)	مليون ريال	
2016	الثالث	▼ 8,9	42070	▲ 0,4	440978	9,5
	الرابع	▼ 2,0	46964	▲ 7,4	454132	10,3
	الأول	▲ 4,2	44849	▼ 2,2	451223	9,9
2017	الثاني	▼ 2,1	44693	▲ 0,8	444103	10,1
	الثالث	▲ 10,4	46442	▲ 3,7	457497	10,2

المصدر: الهيئة العامة

للإحصاء

فقد شكلت الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية (10.2%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث من عام 2017، مقارنة مع (9.5%) في نفس الفترة من العام السابق، أي 2016. ويرجع الارتفاع في النسبة إلى الارتفاع في الصادرات غير النفطية (10.4%) مع ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (3.7%) خلال تلك الفترة. والشكل الموالي يبين بصورة أوضح تطور نسبة الصادرات غير النفطية السعودية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، في الربع الثالث من عامي 2016 و 2017.

الشكل رقم 02 : يوضح نسبة تطور الصادرات غير النفطية السعودية الى الناتج المحلي الاجمالي غير



النفطي، في الربع الثالث من عامي 2016 و 2017.

المصدر : موقع الهيئة العامة السعودية للإحصاء، على الرابط التالي :

<https://www.stats.gov.sa/>

وتبنت المملكة العربية السعودية مخططاً طموحاً قصد تحقيق التحول والتنويع الاقتصادي، ولا أدل على ذلك من كبر حجم هذه البرامج الموضوعة في هذا الصدد، ك¹:

- برنامج التحول الوطني 2020 للإقتصاد السعودي.
- رؤية السعودية 2030 .

وقد ارتكزت هذه البرامج في مجملها على النقاط التالية:

- استحداث وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء الهيئة العامة السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة*.
- دعم الابتكار وتعزيز الصادرات.

¹ السعيد بوشول، مرجع سبق ذكره، ص 230 .

* ترى المملكة العربية السعودية، أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 20 % إلى 35 % في حدود سنة 2030 .

- تيسير الحصول على التمويلات اللازمة والمطلوبة من طرف المتعاملين الإقتصاديين.

ثالثاً: استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة قطر:

استطاعت دولة قطر خلال 30 عاماً الماضية رفع تحدي التنمية والنمو الاقتصادي في عدة قطاعات اقتصادية، وقد دفعها في ذلك دفعاً، الثروات الطبيعية المختلفة التي تحوزها ولاسيما الغاز الطبيعي المسال الذي تحتل صدارة الدول المصدرة له على الصعيد العالمي.

ولأجل تنويع اقتصادها، استغلت قطر العوائد المالية الضخمة الناجمة عن تصدير الغاز في دعم وتطوير ميادين ومجالات اقتصادية أخرى كالعقارات، الاتصالات، النقل، الصناعة، التجارة والتعليم وكذا الخدمات الحكومية، إلى أن أصبح نمو القطاعات غير النفطية في قطر يقدر بـ 10% سنوياً¹. كما اهتمت قطر كذلك بتنمية وتطوير رأس المال البشري من خلال الإستثمار في التعليم والتكوين والتقنيات الحديثة التي يشهدها العالم في إطار اقتصاديات المعرفة².

المحور الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنوع الاقتصادي

الفرع الأول: كوريا الجنوبية:

هذا البلد الغني عن كل تعريف، وكما يعلم الجميع، فقد تمكن من تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة جعلته نموذجاً يُحتذى بالنسبة لعدد الدول السائرة في طريق النمو، وهذا بالرغم من كونه لا يحوز على ثروات وموارد طبيعية معتبرة. فمنذ سنة 1961 تعهد الرئيس الكوري للشعب بتحقيق النمو والتطور الاقتصادي من خلال عرض خطتين للتنمية في عامي 1962 و1966 بالتعاون وشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان تقريباً نصف سكان كوريا يعانون من الفقر المدقع في ستينات القرن الماضي بفعل نقص الموارد والإنتاج، غير أنه وبفضل خطط التنوع الاقتصادي الموضوعة استطاعت كوريا الجنوبية سنة 1970 البدء بتصدير المنسوجات إلى الحد الذي أصبح معه سنة 2000 ما يُقارب 80 % من الصادرات الكورية عبارة عن أشباه الموصلات الإلكترونية والمنتجات فائقة الدقة التكنولوجية. كما أنه بحلول سنة 2040، يُتوقع أن يصل حجم الاقتصاد الكوري إلى 2.8

¹ محمد طلبة، لاغارد: التنوع الإقتصادي في قطر يبشر بنتائج إيجابية، مقال الكتروني على موقع بوابة الشرق، على الرابط التالي:

<https://www.al-sharq.com/news/details/383651> consulté le : 27/03/2018.

² محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

تريليون دولار أمريكي، أي 03 أضعاف حجمه في الوقت الراهن؛ والنتائج المحلي الإجمالي للفرد من المتوقع أن يصل لسقف 60000 دولار أمريكي¹.

- وقد ارتكزت تجربة التنويع الاقتصادي في كوريا الجنوبية على النقاط التالية:
- تطوير وبناء القدرات والكفاءات الوطنية من خلال إرساء نظام تعليمي عصري.
 - استحداث مجلس على أعلى مستوى، يُعنى بالتخطيط الاقتصادي.
 - تبني إصلاحات اقتصادية عميقة وعلى المدى البعيد.
 - دعم وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
 - السعي نحو إحلال الواردات وزيادة الصادرات.
 - تشجيع البحث العلمي واقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستخدام هذه التقنيات والتكنولوجيات.
 - العمل على تنمية الإيداع الوطني وتسهيل العمليات التمويلية.

الفرع الثاني: الصين:

تعتبر الصين نموذجاً يُحتذى ورائداً في مجال التنويع الاقتصادي، فقد كسبت الرهان وأضحت من القوى الاقتصادية الأولى على الصعيد العالمي بحجم مبادلات وصادرات أقل ما يُقال عنها أنها ضخمة. بحيث استطاع الاقتصاد الصيني أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي إجمالي قُدِّر بحوالي 10.35 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 ، وهذا وفقاً لإحصائيات البنك الدولي، كما تُعتبر الصين في الوقت الراهن أسرع اقتصاد نامٍ خلال الثلاثين سنة الماضية، بمعدل نمو سنوي يتجاوز 10%².

وبدأت الصين تشهد تحولات جذرية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، بحيث بدأت تنتهج بحذر نظام اقتصاد السوق على حساب النظام الموجه، كما شرعت في بناء قاعدة صناعية متينة بالإستناد على الشراكات المثمرة التي مكنتها من النقل التدريجي للخبرات والتكنولوجيات حتى أضحت الآن مركزاً للإبداع والتطور التكنولوجي ليس فقط إقليمياً، بل حتى على الصعيد العالمي.

¹ الدكتور: سو جونجي، التجربة الكورية الجنوبية للإنتقال إلى إقتصاد معرفي، ملخص عرض تقديمي موجود على الرابط التالي: http://al-aghar.com/arabic/wp-content/uploads/2011/09/South-Korea-to-KE_June-2011_AI-Aghar-Studies_AR.pdf consulté le : 29/03/2018

² ماهيناز الباز و شيماء سليمان، الاقتصاد الصيني: لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني، مقال الكتورني على الرابط التالي: <https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history/> consulté le : 29/03/2018.

ولتعزيز تنافسية الاقتصاد الصيني، قامت الدولة بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، اعتبرت أرضية خصبة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر والذي كان له الإسهام الكبير في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي.

بالإضافة إلى ما سبق، اهتمت الصين كذلك بتطوير القطاع الزراعي المستند على الفلاحة القروية الريفية، بحيث استطاعت أن تُحقق التنسيق والتكامل بين المناطق الريفية المختلفة، وجمعها تحت لواء واحد خدمةً للاقتصاد الصيني برمته.

ما يجب التأكيد عليه كذلك، أن الصين اهتمت اهتماماً بالغاً بتنمية الكفاءات والقدرات الوطنية منذ عام 1982 ، من خلال العناية بالتعليم والتدريب والتكوين للكوادر والموارد البشرية وتأهيلها حتى تُساهم بشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: ماليزيا:

ماليزيا هذا البلد الآسيوي، كان في السابق يعتمد على تصدير بعض المنتجات المرتبطة بالمواد الأولية الخام أو الطبيعية، لا سيما المطاط وبعض المنتجات الغابية، إلا أنه في منتصف السبعينات شرع هذا البلد في تطبيق سياسات اقتصادية الهدف منها تنويع الاقتصاد، وقد بدأ هذا الأمر من خلال العمل على زيادة الصادرات من المنتجات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تدنية تكاليف اليد العاملة. وقد استطاعت ماليزيا تحقيق قفزات نوعية في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه، وهذا في ظرف زمني وجيز، مما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل كبير، حيث بلغ مثلاً سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي، ليصل بعد ست سنوات أي سنة 2011، لحوالي 9656 دولار أمريكي . وتُعدّ حالياً ماليزيا، ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي، كما يُصنّفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي¹. "upper middle income country".

وعلى العموم، يمكننا تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في النقاط التالية²:

¹ وداد غزلاني وحنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث "يونيو - حزيران" لسنة "2017"، مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=46742> consulté le : 30/03/2018.

² محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: 2014، على الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

- العمل على إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.
- إرساء ميكانيزمات وآليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج.
- تعزيز الأبحاث والدراسات، قصد تطوير المنتجات ودعم تسويقها.
- زيادة وتطوير المنتجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وإبرام عقود شراكات مع جامعات تقنية عالمية عريقة .
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم.
- تطوير المرافق العامة والبنى التحتية والإهتمام بقطاعات النقل، الطاقة والإتصالات.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية، قصد تشجيع الصادرات.
- وضع برامج وأنظمة لتطوير مهارات ومؤهلات العمال.

الفرع الرابع: اندونيسيا:

يتسم الاقتصاد الإندونيسي بكونه اقتصاد مختلط ينشط فيه كل من القطاعين العام والخاص، كما يُعتبر أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وعضو في مجموعة العشرين. وقد قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي بـ "706.7" مليار دولار عام 2010 . كما يُعدّ القطاع الصناعي أكبر قطاع اقتصادي في إندونيسيا بحيث يُساهم بما يُقارب من 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الخدمات بنسبة 37.1% ثم القطاع الزراعي بنسبة 16.5%. وفي سنة 2010، استحوذ قطاع الخدمات على أكبر عدد من التوظيف لليد العاملة بنسبة قُدِّرَت بـ "48.9%" من مجموع قوة العمل، يليه في ذلك القطاع الزراعة بنسبة "38.3%"، ثم الصناعي بنسبة "12.8%"¹. وقد كانت الثروة النفطية - في وقت سابق - من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الإندونيسي، إلا أنه وفي غمرة الانخفاض المستمر لمداخيل هذا المورد وتقلب أسعار النفط على الصعيد الدولي، أيقنت اندونيسيا أن الرهان الحقيقي يكمن في خوض معركة التنويع الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام الكبير والبالغ بمجال التنمية الريفية والفلاحية كقطاع بديل واستراتيجي.

كما أنه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، اهتمت اندونيسيا كذلك بمجال التصنيع والتصدير نحو الخارج من خلال إيلاء سلعها ميزة نسبية مرتبطة بانخفاض أسعارها بفعل تدنية التكاليف المحلية وانخفاض المعدل العام للأجور .

كما انتهجت اندونيسيا سياسات اقتصادية أخرى، ارتبطت أساساً بتحرير قطاع التجارة الخارجية وتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استحداث مناطق للتجارة الحرة ومنح العديد من الحوافز الضريبية،

¹ عيسى الحربي، إندونيسيا: العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق آسيا، صحيفة سبق الإلكترونية، متوفر على الرابط التالي:

إندونيسيا-العملاق الاقتصادي-الإسلامي-القادم من شرق-آسيا/ <https://sabq.org> consulté le : 30/03/2018.

بالإضافة إلى التقليل من العوائق والقيود الجمركية وغير الجمركية¹. كما قامت اندونيسيا كذلك بالخفض التدريجي لقيمة العملة الوطنية قصد دعم قطاع الصادرات الخارجية .

الخاتمة

مما سبق استعراضه في هذه الورقة البحثية، يتضح لنا جلياً، أن التنويع الاقتصادي أضى ضرورة وحتمية للدول العربية، لا سيما الدول النفطية ومنها الجزائر؛ وهذا حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز من حين لآخر. وقد نجحت بعض الدول العربية كالإمارات والبحرين مثلاً في تحقيق خطوات وقفزات نوعية في مجال التنويع الاقتصادي وإن كانت لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب؛ غير أنه يتوجب على بقية الدول العربية - ومنها الجزائر - المضي سريعاً وقُدماً في انتهاج برامج واستراتيجيات للتنويع الاقتصادي، تأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الرائدة والسبّاقة في هذا المجال ك: كوريا الجنوبية، الصين، ماليزيا واندونيسيا.

وقد استخلصنا من خلال هذه الورقة البحثية، أن أغلب سياسات وتجارب التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي، لها قواسم مشتركة، تمثلت في النقاط التالية:

- السعي الحثيث لتنويع الصادرات وزيادة تنافسيتها من خلال خفض في تكاليف الإنتاج.
- الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص وزيادة دوره، فيما يرتبط بدفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- الإنفتاح الكبير على الإستثمارات الأجنبية، لأجل الإستفادة من التجارب العالمية ونقل التكنولوجيا والخبرات.
- الاهتمام البالغ بتنمية وتطوير رأس المال البشري من خلال دعم مجالات التعليم والتكوين والتدريب.
- إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية في سيرورة مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية والإدارية داخل الدولة.
- التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات التي تؤطر المناخ المالي والإقتصادي العام للدولة.
- التطوير المستمر للبنى التحتية والمرافق العامة.
- تعزيز ودعم ميادين البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي.
- وضع وإرساء مخططات واستراتيجيات بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي مبنية على أسس علمية محددة والإستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

¹ غلاب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، المجلد 01، العدد 01، مارس 2017، ص 88 .

قائمة المراجع:

-السعيد بوشول، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي- دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الصادرة عن مخبر " متطلبات تأهيل وتنمية الإقتصاديات النامية " - جامعة ورقلة؛ العدد 07، ديسمبر 2017.

- مصطفى عبد العظيم، التنويع الاقتصادي في الإمارات يتحرك بثبات ولا يرتبط بتقلبات النفط، مقال الكتروني منشور بجريدة الإتحاد الإماراتية بتاريخ: 2016/05/23 ، على الرابط التالي:

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=21516&y=2016&article=full>

- جبار بوكثير وحميذة زرقوط، قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة- إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 07، جوان 2017 .

- غلاب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة (ماليزيا، اندونيسيا والمكسيك)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، المجلد 01، العدد 01، مارس 2017.

- موسى باهي وكمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 05، ديسمبر 2016.

- محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت:2014، على الرابط التالي:

<http://www.arab->

[api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

-المرض الهولندي " ، مقال على ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط التالي:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

-الدكتور: سو جونجي، التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى إقتصاد معرفي، ملخص عرض تقديمي موجود على الرابط التالي:

<http://al-aghar.com/arabic/wp-content/uploads/2011/09/South-Korea-to->

KE_June-2011_Al-Aghar-Studies_AR.pdf

-ماهيناز الباز و شيماء سليمان، الاقتصاد الصيني: لمحة تاريخية عن تطور الاقتصاد الصيني، مقال الكتروني على الرابط التالي:

<https://abeqtisad.com/reports/china-economic-history/>

-وداد غزلاني وحنان حكار، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث "يونيو - حزيران" لسنة "2017"، مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?p=46742>

-عيسى الحربي، إندونيسيا: العملاق الاقتصادي الإسلامي القادم من شرق آسيا، صحيفة سبق الإلكترونية، متوفر على الرابط التالي:

<https://sabq.org/إندونيسيا-العملاق-الاقتصادي-الإسلامي-القادم-من-شرق-آسيا/>

-موقع الهيئة العامة السعودية للإحصاء، على الرابط التالي:

<https://www.stats.gov.sa/ar/823>

-اسماعيل ابراهيم سجينى، التنوع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية في المملكة، مقال الكتروني في جريدة مال الاقتصادية الإلكترونية، على الرابط التالي:

<http://www.maaal.com/archives/20170403/89430>

-محمد طلبة، لاغارد: التنوع الاقتصادي في قطر يبشر بنتائج إيجابية، مقال الكتروني على موقع بوابة الشرق، على الرابط التالي:

<https://www.al-sharq.com/news/details/383651>